إشكالية النمو السكاني و أثرها على التنمية الاقتصادية
The problem of population growth and its impact on economic development

قندوز فاطمة الزهراء[1]

جامعة البليدة 2، Fatima.guendouz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/23 تاريخ القبول: 2019/11/28 تاريخ النشر: 2019/12/01

ملخص: عالجت هذه الدراسة إشكالية النمو السكاني الذي أصبح يشكل في الوقت الراهن تحديا للدول على اختلاف أنظمتها وتقدمها، حتى أصبحت تفرض على المجتمع الدولي مجابهة آثارها و محاولة التصدي لها نظرا لارتباطها الوثيق بقضايا التنمية بشقيه الاقتصادي و الاجتماعي، إذ يعد السكان العامل الحاسم و الدافع لعملية التنمية لتبرز معالم العلاقة الجدية و المعقدة بين النمو السكاني و التنمية الاقتصادية. و تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية على مستوى محدداتها المتمثلة في توزيع الدخل، الادخار ، الاستثمار، الاستهلاك، سوق العمل و تكوين رأس المال.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، النمو السكاني، معايير التنمية الاقتصادية، متطلبات التنمية الاقتصادية، السياسة السكانية.

Résumé :Cette étude a abordé le problème de la croissance démographique, qui constitue à présent un défi pour les pays dont les systèmes et sont différents, de sorte que la communauté internationale est contrainte a faire face à ses effets et d'essayer de les atténuer en raison de son lien étroit avec les questions de développement tant économiques que sociales. La population étant le facteur décisif du développement ce qui montre la relation sérieuse et complexe entre la croissance démographique et le développement économique. Cette étude vise à déterminer l'impact de la croissance démographique sur le développement économique à travers ses variables : la répartition du revenu, l'épargne, l'investissement, la consommation, le marché du travail et la formation de capital.

Mots clés : développement économique, croissance démographique, normes de développement économique, besoins de développement économique, politique démographique.

المؤلف المرسل: قندوز فاطمة الزهراء ، **الإيميل**: fatima.guendouz@yahoo.fr

I – مقدمة:

يمارس الإنسان العمل بقصد التمكن من إنتاج السلع والخدمات التي تعمل على سد وتلبية حاجياته ورغباته المختلفة والمتزايدة، وبالتالي فهو يقوم بدورين مهمين، الدور الأول المتعلق بإنتاج الخيرات المادية، والدور الثاني وهو استهلاكها، وفي إطار هاتين العمليتين "الإنتاج والاستهلاك" اللتين يقوم بهما الإنسان في أي مكان وزمان تتضح معالم العلاقة الموجودة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

تعتبر مسألة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من القضايا الحساسة التي تشغل دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث أو الدول التي هي في طريق النمو، حيث يلاحظ زيادة سكانية كبيرة على عكس التنمية الاقتصادية المتاحة،وقد استأثرت هذه المسألة انتباه الباحثين لفترات طويلة، فمنهم من يرى أن النمو السكاني هو عامل محفز يؤثر إيجابا على معدلات نمو الدخل القومي، ومع زيادة السكان يزداد خزين المعارف نتيجة التقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهناك من يرى أن النمو السكاني يعتبر عاملا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، حيث يعيق ارتفاع النمو السكاني نمو الدخل القومي، ومع تزايد ارتفاع السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية، كما ظهرت فكرة أخرى محايدة اعتبرت أن النمو السكاني هو عامل محايد في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق السياسات التنموية التي عكفت الدول على إعدادها.

و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ؟

و تتجلى أهداف هذه الدراسة في تبيان أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، و تلك المتعلقة بالنمو السكاني و تأثير هذا الأخير على محددات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الادخار، الاستهلاك، الاستثمار، سوق العمل، تكوين رأس المال، مع التركيز على الدول النامية.

II – ماهية التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية فرع من فروع علم الاقتصاد، و لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بها، معاييرها و كذا متطلباتها.

II – 1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

- "ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .وبهذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع"(صبري فارس الهيتي،2007،ص12)

- "هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية".(المعهد العربي للثقافة العربية و بحوث العمليات، 1979،ص12)
- وتعرف التنمية الاقتصادية "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع".(كامل بكري، 1988،ص63)
- وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (عبد الرزاق مقري، 2008،ص148)
- التنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم.(محمد عبد العزيز عجيمية،1994،ص65)
- كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".(ايمان عطية ناصف،2006، ص77)

وعليه فالتنمية عملية تحويل الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي، معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم، و بالتالي تتمثل أهداف التنمية في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .
- شمولية التغير لمختلف الجوانب الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الأخلاقية.
- زيادة الإنتاج السلعي.
- استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة.
- أن تكون الزيادة لغالبية أفراد المجتمع.

II – 2– معايير قياس التنمية الاقتصادية:

بعدما تم تناول مقدمة حول التنمية الاقتصادية وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، سنتطرق إلى المعايير التي تسمح لنا بقياسها، وبالتالي إمكانية معرفة هل يتمكن المجتمع من تحقيق تقدم ونمو وتنمية أم لا، ونظرا لما شهده مفهوم التنمية ذاته من تحول، فإن معايير قياس التنمية الاقتصادية هي أيضا بدورها عرفت عدة تطورات

هامة على محاور عدة، بدء بالجانب الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية إلى المؤشرات المركبة كدليل التنمية البشرية الذي تستخدمه الأمم المتحدة لقياس التنمية الاقتصادية المحققة في مختلف بلدان العالم.

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية:

أ- **معيار الدخل:** يعتبر الدخل معيار أساسي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويضم عدة مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية أهمها:

- الدخل الوطني الإجمالي.
- الدخل الوطني الإجمالي المتوقع.
- مؤشر متوسط الدخل.

ب – المعايير الاجتماعية: ويقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وما يعتريها من تغيرات في جوانب عدة، كالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية وكل ما يتعلق بنوعية الحياة.

ج – المعايير الهيكلية: والتي تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي طرأت على اقتصاديات الدول نتيجة إتباعها سياسات اقتصادية تهدف إلى التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتضم المؤشرات التالية:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

II-3- متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي:

II-3-1- الموارد الطبيعية:

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية على في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر.

أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية .

إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد هما:

أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه .

أن يوجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها .

أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.(فليح حسن خلف، 2006، ص184)

II-3-2-الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها .إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا .وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان .وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور

والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية .(أحمد منور، 1990، ص74)

II-3-3- التكنولوجيا:

تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها

أجدى للمجتمع.

والتكنولوجيا تساهم في:

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.
- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية .

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها:

- معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي .
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض معتبر ومن ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي .(فليح حسن خلف، 2006، ص202-203)

III- النمو السكاني:

لقت المسألة السكانية اهتماما منذ العصور القديمة والوسطى، لكنها لم ترق إلى مستوى النظريات الحديثة إلا بعد الفكر المالتوسي نظرا للتعقيدات التي عرفتها المسألة وارتباطها الوثيق بقضايا التنمية.

إن التطورات السكانية التي يشهدها العالم نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية تشابكت فيما بينها لتسفر عن هذا التركيب والتوزيع السكاني وإنه لمن الأهمية أن نتعرف عن مفهوم النمو السكاني و العوامل التي تحدده قبل مناقشة الآثار المتبادلة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية. (**معين حسن أحمد جاسر،2011، ص68**)

III-1-مفهوم النمو السكاني:

النمو السكاني هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة، كما يعني النمو السكاني بأبسط معانيه الفرق بين معدل المواليد و معدل الوفيات. و يعرف هذا الفرق باسم: (معدل الزيادة الطبيعية). فعندما يولد 35طفلا و تحدث 10 وفيات بين كل 1000 نسمة سنويا، يتزايد عدد السكان بمعدل 25لكل 1000 نسمة أو 2.5 % . و السبيل الآخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف أي- الوقت الذي يستغرقه السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي. فإذا كان عدد السكان ينمو بمعدل قدره 2.5 % فسيتضاعفون في غضون28 سنة تقريبا، و هو رقم تحدد قيمته التقريبية قسمة العدد 70 على معدل النمو .و لدى حساب تقديرات النمو ماضيا أو حاضرا، لابد من حساب تأثير الهجرة الوافدة و الهجرة إلى الخارج أيضا، و لكن تأثير الهجرة بالنسبة للإسقاطات التي تتجاوز 10 سنين أو ما يناهز ذلك يفترض بأنه معدوم(معتز نعيم،1999، ص 140).

III-2- نمو سكان العالم في العصر الحديث:

شهد عدد سكان العلم في العصر الحديث تزايدا مطردا بشكل لم يشهده التاريخ من قبل، و تعزى تلك الزيادة إلى انخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة.

كذلك كان من نتائج التقدم الكبير في مجالات الطب و العلاج الذي تصدى لكثير من الأمراض التي كانت تفتك بالإنسان و بخاصة في المراحل السنية المبكرة أن ارتفع أمد الحياة (متوسط العمر) و تجاوز 65 عاما، بعد أن كان منذ 100 سنة لا يتجاوز 40 عاما.وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فقد وصل عدد السكان إلى 5 مليارات نسمة في يوليو 1987، ووصل العدد إلى 6 مليارات نسمة في أكتوبر 1999. وفي أكتوبر 2011 ، وصل عدد سكان العالم إلى 7 مليارات نسمة. ويُتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بمقدار ملياري فرد في الـ30 عاما المقبلة، وهذا يعني يزيد سكان العالم من 7.7 مليار في الوقت الراهن إلى 9.7 مليار مع حلول عام 2050، وأن يصل العدد إلى 11 مليارا مع حلول العام 2100. والعامل في هذا النمو الكبير هو زيادة عدد الأفراد الذين يبلغون سن الإنجاب، وصاحب ذلك تغيرات كبيرة في معدلات الخصوبة، وزيادة التحضر وتسارع الهجرة. ولهذه الاتجاهات آثار بعيدة المدى على الأجيال المقبلة (United Nations ، 2019).

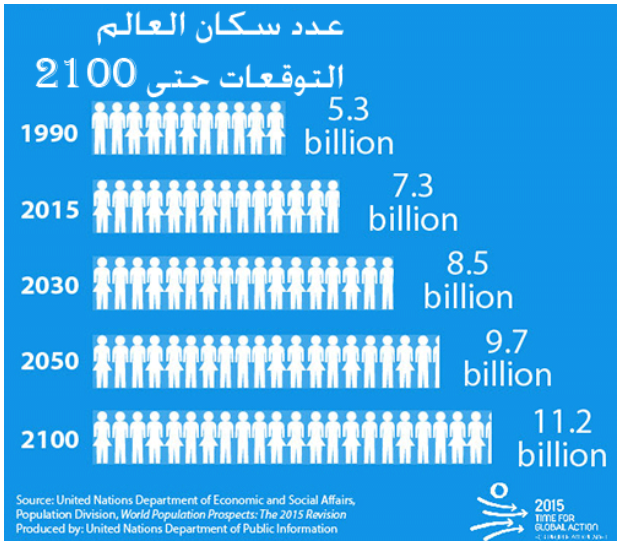

Source: United Nations, World Population Prospects 2019, https://population.un.org/wpp/

III–3– العوامل التي تؤدي إلى النمو السكاني:

مما سبق، يمكن أن نستنتج العوامل التي أدت إلى زيادة معدلات نمو السكان،والتي يمكن حصرها فيما يلي: (United Nations ، 2019)

- زيادة الإنتاج الزراعي، وخاصة المحاصيل الغذائية،بسبب تطور أساليب الزراعة والتقنيات الحديثة المستخدمة في العمليات الزراعية المختلفة.
- اكتشاف العالم الجديد، الأمريكتين وأستراليا، وما تبعها من هجرات سكانية ضخمة دفعت الهنود الحمر (السكان الأصليين لأمريكا الشمالية) إلى الداخل. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد السكان من نصف مليون نسمة إلى أكثر من 200 مليون نسمة.
- تطور وسائل النقل والمواصلات وانتشارها.
- الانقلاب الصناعي في أروبا ،وما تبع ذلك من التقدم الصناعي التقني، وزيادة الدخل الفردي، وارتفاع مستوى المعيشة.
- التقدم الطبي والعلاجي، واكتشاف العقاقير والمضادات الحيوية، التي أسهمت في الحد من خطورة الكثير من الأمراض، وخفض نسبة الوفيات الناتجة عنها بدرجة كبيرة جدا.

إن الإنسان في سبيل تحقيق مزيد من الرفاهية لنفسه، وتحقيق أقصى عائد من استخدام موارد البيئة، أسرف في استخدام التقنيات الحديثة ، دون أن يراعي البعد السلبي لها على البيئي ومواردها من حوله، مما أدى لتلويث الهواء

و المياه والغذاء والتربة. وقد ساعد ذلك على انتشار الأمراض، التي لم تكن من قبل، سواء بالنسبة للإنسان أو الحيوان أو النبات.

ومن المؤكد أنه كلما زادت أعداد السكان وأشكاله في العالم، ازدادت مخلفاتهم ونفاياتهم، وبالتالي ازدادت معدلات التلوث وصوره.

III–4– العوامل التي تأثر سلبا على معدلات نمو السكان: (النمو السكاني في العالم، 2013)

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على معدلات نمو السكان إلى نوعين من العوامل هما:

أ – العوامل الطبيعية:

يقصد بالعوامل الطبيعية تلك العوامل التي تسببها الطبيعة والبيئة ذاتها، دون أن يكون للإنسان أو نشاطه أو حضارته أي دخل أو علاقة بها، وأهم هذه العوامل ما يلي :

- **المجاعات :**

تنتشر المجاعات بسبب نقص الغذاء، وعدم كفاية الموجود منه لسد الاحتياجات اليومية و الضرورية لمجموعة من البشر لمنطقة من مناطق العالم المختلفة.

وفي الحقيقة فإن عبر عصور التاريخ المختلفة تعرضت قارات العالم ومناطقه المختلفة إلى عدة مجاعات مثل: ايرلندا، الصين (بسبب الجفاف)، الهند (شهدت 31 مجاعة) ، مصر و غيرها.

- **الأوبئة والأمراض :**

يمثل انتشار الأوبئة والأمراض أحد العوامل الفتاكة والتي تؤثر إلى مدى بعيد على معدلات النمو السكاني. وأهم الأوبئة والأمراض التي تعرضت لها البشرية عبر تاريخها هي : الكوليرا . الطاعون . وغيرها من الأمراض السريعة الانتشار.

ويمكن تحديد المناطق والفئات التي يزداد بينها انتشار تلك الأوبئة والأمراض ، على النحو التالي :

. المناطق المزدحمة بالسكان، وذلك لسهولة انتقال العدوى بين سكانها.

. المناطق التي تنتشر بها المجاعات، نتيجة حدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل.

. مجتمعات الأطفال، وخاصة بين الأطفال الرضع.

ب – العوامل البشرية :

وهي العوامل التي تحدث نتيجة نشاطات الإنسان وتقنياته ورغباته وتطلعاته. وتعد الحروب أهم هذه العوامل وأخطرها على الإطلاق.

تمثل الحروب أثر من آثار التي تعبر عن قسوة الإنسان (في أي مكان) في التعامل مع أخيه الإنسان. وقد كان للحروب أثر واضح في القضاء على عدد كبير من سكان العالم خلال تاريخه الطويل (القديم والحديث) .

لقد شهدت مناطق العالم كله صراعات مختلفة، وخاصة بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات البدائية استمرت لأجيال طويلة وعديدة نتجت عنها خسائر فادحة في الأرواح ، أثرت بشكل واضح على نمو السكان في المناطق التي دارت فيها تلك الحروب مثل:(United Nations، 2019)

- حرب 30 عاما التي شهدتها ألمانيا (1618 . 1648 م) فقدت ألمانيا نحو ثلث سكانها.

الحروب الأهلية الأمريكية (1861 . 1865 م) بلغ عدد ضحاياها 5.8 مليون نسمة .

- الحرب الأهلية الأسبانية (1936 . 1939 م) حيث فقدت ما يقارب 6.3 مليون نسمة .
- الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فقد العالم حوالي 8 ملاين نسمة .
- الهند (1946 . 1948 م) فقدت حوالي 6 مليون نسمة بسبب الصراعات الطائفية.
- حرب تحرير الجزائر والتي راح ضحيتها حوالي مليون ونصف مليون شهيد

III–5– السياسة السكانية:

إن السياسة السكانية هي جزء من السياسة الاجتماعية الاقتصادية للدول و هي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أم غير المباشر على نمو السكان حيث أن السياسات السكانية تختلف من بلد لأخر و ذلك حسب الوضعية الديمغرافية السائدة و الأهداف التي يصبوا إليها كل بلد.

III–5– 1– تعريف السياسة السكانية:

تعرف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في حاضرها و مستقبلها أي أنها تشمل مجموع الإجراءات و البرامج التي تستهدف التأثير كميا و كيفيا في المتغيرات البنائية للسكان مما يلاءم حاجات المجتمع و متطلبات نمو و رفاهية الجماهير.(حنفي عوض،1997، ص 183)

كما تعرف السياسة التي تهدف بصفة عامة إلى بلوغ وضع امثل على المستويين الكمي و النوعي على أن الحالة المثلى المنشودة هي أمر نسبي من حيث المفهوم إذ أنها تخضع لاعتبارات التنمية و الفضاء الجغرافي و القرارات الاقتصادية و أخيرا الخيرات الفكرية و الثقافية(علي الحفاف،2008، ص 259–260)

III–5–2–مقومات السياسة السكانية:

إن السياسة السكانية من وجه النظر النموذجية أو التصويرية تتضمن العناصر التالية: (عبد العاطي السيد،1999، ص 138)

أ –بحث الاتجاهات الديمغرافية السابقة و الراهنة و تحليل أسبابها.

ب –التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية المستقبلية التي تتضمن الديمغرافية في الماضي و الحاضر باعتبارها مؤشرات لاتجاهات مستقبلية ج –تقيم أو على الأقل تقدير النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الأنماط المتوقعة من المتغيرات السكانية و تحديد أهميتها من منظور المصالح و الاهتمامات القومية.

د –تبني و تطور المقاييس و الإجراءات اللازمة التي تصمم لأحداث التغيرات المطلوبة و منع حدوث تغيرات غير مرغوب فيها وتعتبر الاتجاهات السكانية مؤشرات أساسية للعلاقة المتغيرة بين القوى الديمغرافية و نقصد بها

الخصوبة و الوفيات والهجرة سوءا على مستوى سكان المجتمع ككل أو على مستوى تمايز شرائحه و فئاته المختلفة .

III-5-3- نماذج من السياسات السكانية الدولية المختلفة:

اختلفت أهداف السياسة السكانية بين دول العالم و مجتمعاته و من محاولات أو مجهود أو تدخلات حكومية لزيادة معدلات الإنجاب و المواليد زيادة عددية كمية أو التغليب الطابع الكيفي للسكان مجرد الزيادة الكمية و من ثم تتصدر قضايا الرعاية و الرفاهية الاجتماعية كل اهتمام أو تدخل من جانب الدولة أو للحد من الزيادة السكانية أو الإقلال من معدلات الخصوبة و المواليد ضمانا لتوفير أدنى حد ممكن من عدم التوازن الصارخ بين الزيادة السكانية و حجم الموارد البيئية و المعيشية المتاحة (عبد العاطي السيد، 1999، ص 395) و على هذا الأساس يمكن تقسيم السياسات السكانية المدعمة للإنجاب و الثانية السياسات السكانية المناهضة للإنجاب.

أ- السياسات السكانية المدعمة للإنجاب

- **السياسات السكانية في فرنسا:**

تحددت المعالم الأساسية للسياسة السكانية في فرنسا في قانون الأسرة الذي وضع عام 1940 كما حددت أهدافها في هدفين أساسين هما تشجيع تكوين إنشاء الأسرة و تربية الأطفال بالعدد الذي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان من ناحية و مناهضة التشيخ للسكان من ناحية أخرى و لضمان تحقيق هذه الأهداف وضعت البرامج اللازمة لذلك منها معاونات مالية و إجراءات اقتصادية و أخرى ردعية و تشجيع الهجرة الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب مع القوى العاملة و الاحتياجات الديمغرافية للبلاد (علي الخفاف،1999، ص 261).

- **السياسة السكانية في السويد:**

تبنت السويد سياسة سكانية مدعمة أو غير مناهضة للإنجاب شأنها شأن فرنسا تهدف إلى المحافظة على معدلات المواليد الراهنة . غير أن السياسة السكانية بالسويد تولي اهتماما اكبر بمسائل الرفاهية الفردية و الحرية الشخصية لتصيغها في الأولوية المطلقة على الأهداف التي تتوخاها السياسة المدعمة للإنجاب إلى جانب ما توليه من عناية و اهتمام ملحوظين بالمعونات و المساعدات الكيفية و بالخدمات للحكومية و الاجتماعية التي توفرها للأسرة.(علي الخفاف، 1999،ص 391)

ب-السياسات السكانية المناهضة للإنجاب:

- **السياسة السكانية بالهند:**

توجه السياسة السكانية في الهند نحو تقييد معدل الزيادة السكانية من اجل التنمية الاقتصادية و دفع مستويات المعيشة و لكن تجربة تنظيم الأسرة في الهند باءت بالفشل رغم نفقات النشر الدعائية حيث أن نجاحها لازال بعيد الرؤية، فتجربة تنظيم النسل في عموميتها لم تنجح في خضم الجهل و التخلف و الفقر و ما لم تتغلب الهند على مشاكلها الداخلية ولم تغير من طبيعة شعبها المتخلف.

- **السياسة السكانية باليابان:**

إن التجربة اليابانية من ابرز النماذج وخير الأمثلة حيث سجلت انخفاض هام في المواليد ففي أقل من 20 عاما أنقصت اليابان معدل مواليدها من 34.3 إلى 17.5 في الألف وبذلك أنقصت معدل الزيادة الطبيعية السنوية إلى اقل من 1% واستطاعت أن تقنع شعبها بطريقة فعالة محكمة.

بعد الحرب العالمية الثانية ارتفع عدد سكان اليابان إلى 73 مليون نسمة، ومن أجل مواجهة هذه الزيادة المفرطة اتخذ البرلمان الياباني سنة 1948 خطوات حاسمة حيث وافق على قانون (وقاية الإنسان) الذي يجيز الإجهاض، و لقد أدى هذا الإجراء إلى حدوث انخفاض في معدلات المواليد بين سنتي 1949 و 1952 وفي سنة 1955 بدأت حكومة اليابان برنامجها الخاص بتخطيط الأسرة.(علي الخفاف،1999، ص 396)

IV- أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية:

يمكن أن تكون الزيادة السكانية عاملاً ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية، إذا ما استطاعت عملية الإنتاج في المجتمع استيعاب الزيادة السكانية وتأمين مقدرات مشاركتها في دفع عجلة التنمية للأمام، فمن الغلط أن ننظر لهذه الزيادة على أنها عامل يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة ومن الأجدر أن ننظر إليها كعامل رئيسي في زيادة قوة العمل وعملية الإنتاج، فالزيادة السكانية تتحول إلى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يجري استغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية.

إذاً تنبع أهمية التنمية في استيعاب الفائض من السكان وتنظيم المسألة السكانية من خلال تحقيق تنمية المجتمع، فالنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يعتمد على الموارد الطبيعية الغنية بقدر ما يعتمد على الكفاءة في تحفيز شعبها على المشاركة بجدية وفعالية في عملية التنمية.

IV-1- أثر النمو السكاني على محددات التنمية الاقتصادية:

يظهر اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على محدداتها وفيما يلي عرض لأهم تلك الآثار:

IV-1-1-**أثر النمو السكاني على سوق العمل** :يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان (معتز نعيم،1999،ص141).

IV-1-2- **أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار:** تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، وتستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف

مقدرة الأسر والأفراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الأفراد من المادة الاستهلاكية الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً أيضاً والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية(معتز نعيم،1999،ص142).

IV-1-3-أثر النمو السكاني على الاستهلاك: يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً على المسيرة التنموية للمجتمع. من ناحية أخرى يرى بعض المفكرين من علماء السكان والاجتماع أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الإنتاج والتي من شأنها أن تزيد من الإنتاجية ويسهم أيضاً في تنظيم فعالية الإنتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان.

IV-1-4-أثر النمو السكاني على توزيع الدخل: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والعدالة في توزيع الدخل، حيث أن هذه العلاقة تقوم على افتراضين أساسيين (ابراهيم العيسوي،1984، ص 106-107) :

- يؤدي النمو السكاني السريع وما يقترن به من نمو سريع في قوة العمل إلى تناقص الغلة بالنسبة للعناصر النادرة خاصة الأرض ورأس المال، ومن ثم يزداد عرض العمل بالنسبة لعرض الأرض ورأس المال، مما يؤثر سلبا على الأجور في الناتج الإجمالي، وبالتالي يتدهور التوزيع الإجمالي للدخل.
- يؤدي النمو السكاني وما يقترن به من ارتفاع نسبة المعالين إلى قوة العمل إلى انخفاض المدخرات ويعوق الاستثمار في التعليم ورأس المال المادي، وهذا الأثر يكون قويا سلبيا للأسر الفقيرة التي ترتفع خصوبتها ويرتفع متوسط عدد الأسرة فيها مقارنة بالأسر الأحسن حالا، مما يؤدي إلى تزايد التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر.

IV-1-5-أثر النمو السكاني على تكوين رأس المال: حيث أنه كلما ارتفع معدل النمو الديموغرافي وكان كبيرا في الدول النامية كلما زاد انخفاض معدل نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة تكوين رأس المال، وبعبارة أخرى يمكن القول أنه كلما كانت الموارد المالية شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيرا، كلما زادت حدة عملية التنمية في البلاد النامية، حيث تعيش هذا الوضع عدة بلدان نامية كالهند ومصر وغيرهما، ويوجد جانب لهذه المشكلة منها ما هو ناتج عن سكون اقتصاديات الدول النامية عند مستوى منخفض من الدخل، وفي نفس الوقت فإنها تعاني من كثافة سكانية كبيرة، مما يعني شدة حاجتها إلى موارد كبيرة لتحقيق النمو، ومن جهة أخرى فإن هذه الدول النامية تعاني من ندرة في رأس المال والزيادة في عدد السكان، مما يجعل عملية الحفاظ على المستويات الاقتصادية المتدنية السائدة فيها أمر بالغ الصعوبة.(محمد عبد العزيز عجيمية،1994، ص 346-347)

وبالنتيجة يمكن القول أن مجموع المفكرين أنصار الاتجاه الأول يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها.

IV-2- أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

إن البلدان النامية تشهد اليوم مرحلة الانفجار السكاني ولكن مع فارق بينها وبين الدول المتطورة هو أن الأخيرة جاء نموها الانفجاري بعد تقدمها الصناعي في حين أن انفجار البلدان النامية السكاني سبق تقدمها الصناعي فلم تشهد تلك الثورة الصناعية ولا ذلك التقدم الاقتصادي.

من هنا نلاحظ أن طبيعة المشكلة تختلف من بلد إلى آخر، ففي البلدان النامية جاءت نتيجة للتخلف ولم تشهد تقدماً صناعياً وهنا يكمن مربط الفرس كما يقال، فالمشكلة تتجسد في التخلف والتبعية- استيراد العلم من الدول المتقدمة- التي جاء بعدها الانفجار السكاني وبالتالي حل المشكلة يتجه باتجاه الأساس وهو التخلف وليس تخفيض عدد السكان كما يروج له فهذه المشكلة هي نتيجة للتخلف وليست سبباً له، فالحل يكمن في الخلاص من التخلف، وهذه بعض الموشرات التي تدل على تلك الخسائر التي تتكبدها دول العالم الثالث والتي لا علاقة لها بالتزايد السكاني والتي قد تكون العامل الأساسي في تخلف هذه البلدان وإعادة إنتاج تخلفها:

1- خدمة الديون: فالكثير من دول العالم الثالث لا يكفي كل ما لديها من واردات ودخل قومي لسداد ما هو مترتب عليها من ديون فيسجل ميزانها التجاري عجزاً نتيجة عدم المقدرة على دفع تلك الديون التي تأخذ شكل فوائد وأقساط.

2- تدهور التبادل الدولي حيث تصدر هذه البلدان المواد الخام بأسعار زهيدة جداً لتستوردها مواد مصنعة بأسعار تفوق الخيال.

3-خسائر الناجمة عن طريق تحويل أموالها للخارج بواسطة الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان وبالعملات الصعبة.

4-هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية.

أثر العوامل الداخلية في البلدان نفسها التي تكرس التخلف وتعيد إنتاجه، كالنفقات الغذائية والعسكرية والمصاريف الباهظة على السلع الاستهلاكية. مع الإشارة إلى أن 20٪ نسبة سكان البلدان المتقدمة من سكان العالم و80٪ يشكلون سكان البلدان النامية، في حين أن 80٪ من الدخل العالمي هو من نصيب سكان البلدان المتقدمة و20٪ فقط هو من نصيب سكان البلدان النامية.

يرى البعض أن مواجهة المشكلة السكانية عن طريق رفع الدخل والبعض الآخر يرى ذلك عن طريق تغيير العادات والتقاليد، والبعض الآخر يعتبر أن المشكلة السكانية أمر حيوي ويتعين أن تحتل برامج تنظيم الأسرة الأهمية العظمى في ظل خطط التنمية، ولكن حل المشكلة السكانية يتطلب عدة خطوات أهمها التحرر الاقتصادي، ويعني ذلك نفي التبعية الاقتصادية بكافة أشكالها، سواء التبعية النقدية لنظام النقد الدولي أو التبعية التكنولوجية أو مشاركة رأس المال الأجنبي أو عدم السيطرة على النظام المصرفي المحلي.(دريد فاطمة،2007،ص 192)

V- خلاصة:

تختلف الدول عن بعضها البعض من حيث أساليب و برامج التنمية الاقتصادية، و هذا نتيجة اختلاف المعطيات المادية و البشرية المكونة لها، و يعد النمو السكاني من أهم هذه المعطيات.

إن دراسة النمو السكاني يحظى باهتمام بالغ من قبل باحثيها، ويشير مفهوم النمو السكاني إلى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع، سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان، و التي تحدث نتيجة لعاملين هما الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة.

إن فهم حقائق الوضع السكاني يبدو أنه أمر ضروري لتحقيق التنمية في أي بلد ذلك أن التداخل بين المتغيرات السكانية و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية كبيرة و متشابكة و معقدة فهو يؤثر بدرجة كبيرة على التنمية، الدخل القومي والفردي، في التوزيع الجغرافي وفي حياة المجتمعات عامة، وتتحكم في سرعة التنمية وتكوينها.

و بالتالي فإن تحقيق تنمية اقتصادية يعد قضية مهمة و لا يتم ذلك إلا من خلال إصلاح السياسات العامة والإصلاح المؤسساتي و التطوير التكنولوجي و التكامل بين السياسات السكانية و الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية.

V- المراجع:

1. أحمد مندور،(1990)، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، بيروت، الدار الجامعية.
2. إبراهيم العيسوي(1984)، انفجار سكاني أم أزمة تنمية، القاهرة، مصر، دار المستقبل العربي.
3. حنفي عوض ،(1997)، المشكلة السكانية و تحديات البقاء ، الإسكندرية ،الدار الجامعية .
4. فليح حسن خلف،(2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
5. صبري فارس الهيتي،(2007) التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي،الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.
6. كامل بكري(1988)، التنمية الاقتصادية، مصر، الدار الجامعية.
7. عبد الرزاق مقري،(2008)، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
8. علي الخفاف،(1999) جغرافية السكان أسس عامة، العراق ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.
9. عبد العاطي السيد ،(1999)، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
10. محمد صفوت فابل،(2008)، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية،مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

11. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، (1994)،التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الإسكندرية، مؤسسة شهاب،.

12. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،(2006)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

13. المعهد العربي للثقافة العربية وبحوث العمل(1979)، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية، الجزائر.

14. دريد فاطمة، (2007)، النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، أطروحةدكتراه، كلية علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر.

15. معين حسن أحمد جاسر،(2011)، دراسة في التركيب السكاني و خصائص المسكن، رسالة ماجستير،كلية الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزة.

16. معتز نعيم، (1999)، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقة متبادلة، مجلة دمشق، المجلد 15، العدد 1.

17. النمو السكاني في العالم، مدونة العمران في الجزائر،
https://digiurbs.blogspot.com/2013/10/blog-post.html

- United Nations, World Population Prospects 2019,
https://population.un.org/wpp/